

ملخص المنشور



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك ش.م

إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصاخ الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 500.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- بيان المعلومات
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 يونيو 2020 تحت المرجع EN/EM/004/2020
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 دجنبر 2020 تحت المرجع EN/EM/026/2020

الحد الأقصى	الشرط "A" غير مدرج في البورصة	الشرط "B" غير مدرج في البورصة
العدد الأقصى للسندات	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية	100 000 درهم	100 000 درهم
الأجل	أجل لا محدود	أجل لا محدود
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل عشر سنوات يحدد بالرجوع إلى سعر الفائدة لعشر سنوات المحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020. تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 250 و 260 نقطة أساس	قابل للمراجعة سنويا ، اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) يحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 230 و 240 نقطة أساس
علاوة المخاطرة	بين 250 و 260 نقطة أساس	بين 230 و 240 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 18 إلى 22 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في هذا البيان للمعلومات

الهيئة الاستشارية

Attijari Finances Corp.



Attijariwafa bank
CORPORATE FINANCE

الهيئة المكلفة بالتوظيف



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 10 دجنبر 2020 تحت المرجع VI/EM/028/2020

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من:

- بيان المعلومات
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 يونيو 2020 تحت المرجع EN/EM/004/2020
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 دجنبر 2020 تحت المرجع EN/EM/026/2020

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 10 دجنبر 2020 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الاسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

▪ في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 وفي موقعها على الأترنت وفق العنوان التالي : www.irattijariwafabank.com

▪ في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.47.64.35 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة ومجموعة التجاري وفا بنك. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول: تقديم العملية

أ. أهداف العملية

يكن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفا بنك ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

ب. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 500 000 000 درهم ، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
 - ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفابنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- الفصل الرابع من هذا القسم¹

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 18 إلى 22 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	25 دجنبر 2020
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 250 و 260 نقطة أساس .

¹ أنظر القسم الثاني تقديم العملية – الباب الرابع- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لامحدودة الأجل

وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل التجاري وفا بنك في موقعه الإلكتروني يوم 17 دجنبر 2020 وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 18 دجنبر 2020.

وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 250 و 260 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

علاوة المخاطرة

بين 250 و 260 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 25 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 25 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفا بنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛

- تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسباً مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولاً) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانياً) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثاً) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفا بنك.

ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أدائها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفا بنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أدائها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند "امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند "تسديد رأس المال".

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند "التسديد المسبق") .

تسديد رأس المال

يمنع على التجاري وفا بنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

التسديد المسبق

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أخطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل

أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استراتيجي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستراتيجي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخضع قيمة السندات² كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁴

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه).

² من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفابنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية.

⁴ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية المحيطة للتجاري وفا بنك على مستوى القسم II.4. تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII. عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة)

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتناس الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة

بند التماثل

أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السنوية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو 2020 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 4.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

قام المجلس الإداري بتاريخ 8 دجنبر 2020 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2019. كما يعتبر وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2020

القانون المغربي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

رتبة الاقتراض / التابعة

ضمان استعادة الاموال

التصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

القانون المطبق

المحكمة المختصة

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مسبق ، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 18 إلى 22 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	25 دجنبر 2020
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020 ، تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 230 و 240 نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل التجاري وفابنك في موقعه الإلكتروني يوم 17 دجنبر 2020 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 18 دجنبر 2020. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 230 و 240 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني لحاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة السعر.
طريقة حساب السعر المرجعي	يحدد سعر الفائدة المرجعي من طرف التجاري وفا بنك عبر طريقة الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسابي (1 + (k / عدد الأيام الصحيح *) - 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة	بين 230 و 240 نقطة أساس
تاريخ تحديد أسعار الفائدة	<p>تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 25 دجنبر من كل سنة.</p> <p>ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.</p>
الفوائد	<p>تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 25 دجنبر من كل سنة.</p> <p>ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 25 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.</p>
<p>ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفا بنك بتسديد رأس المال.</p> <p>ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.</p> <p>ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس مال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري - تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛ - لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛ - تنتمي الأدوات إلى مراتب أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛ - لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛ - لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛ - تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛ 	

- تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسباً مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولاً) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانياً) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثاً) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة؛
و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبيلة لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح/360]

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أداها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على التجاري وفا بنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أداها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفا بنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفا بنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفا بنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفا بنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات⁷ كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁹ .

⁷ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفا بنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية .

⁹ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية المحبنة للتجاري وفا بنك على مستوى القسم 11.4. تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطد) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII . عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) كما تم تغييره وتتميمه .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجده أدوات أخرى لها آلية لامتناس الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفا بنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفا بنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السنوية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفا بنك أو التي يمكن للتجاري وفا بنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفا بنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو 2020 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 4.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام المجلس الإداري بتاريخ 8 دجنبر 2020 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلاً بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2019. كما يعتبر وكيلاً مؤقتاً لكتلة حاملي السندات للإصدار الذي أنجزه التجاري وفا بنك في يونيو 2020	
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للدار البيضاء	المحكمة المختصة

١٧. حالة التخلف عن الأداء

تنتج حالة التخلف عن الأداء من عدم الوفاء بكل أو جزء من مبلغ الفوائد الواجبة على الشركة برسم كل سند إلا إذا تم الأداء خلال 14 يوم عمل بعد تاريخ حلول الأجل وإلا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء (كلياً أو جزئياً) أداء الفوائد طبقاً للمقتضيات المقررة في خصائص السندات التابعة لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني المتعلق بخصائص السندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفابنك.

في حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء، يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة حالة التخلف عن الأداء مع توجيه أمر بأداء كل مبلغ الفوائد الواجبة على الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعدار.

وإذا لم تقم الشركة للشركة بمعالجة حالة التخلف عن الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ التوصل بالإعدار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار هذه الأخيرة التي تبت في شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانوناً وبناء على إشعار كتابي يوجه للمصدر مع توجيه نسخة للموطن وللهيئة المغربية لسوق الرساميل، أن يجعل الإصدار بأكمله مستحقاً، مما يترتب عنه بقوة القانون واجب بالنسبة للشركة لتسديد هذه السندات في حدود مبلغ رأس المال، مضافاً إليه الفوائد المحتسبة منذ آخر تاريخ لأداء الفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. ويعتبر رأس المال الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية X عدد السندات) ، أو في حالة التسديد الرأسمال الواجب المتبقي.

V. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

VI. 1 المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة

- **مخاطر النسب :** يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بنسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل عشر سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛
- **مخاطر التخلف عن التسديد :** يمكن للسندات موضوع هذا البيان للمعلومات أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي.

2. المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...). وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تديرها ولا سيما تأمينها أمرا معقدا ؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية والتي يمكن أن تنخفض قيمتها (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه). وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر. ؛
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) : كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية

رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فوراً بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% (مقابل نسبة 12,61% على أساس حسابات الشركة و 11,32% على أساس موحد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2020) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 16,38% على أساس حسابات الشركة و 14,22% على أساس موحد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2020) .
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

▪ المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلياً أو جزئياً) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

▪ عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصاً :

- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.

▪ المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصرياً على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.

المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات: تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي:

✓ خيار التسديد المسبق؛

✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات؛

✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية: يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

VII. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي:

التاريخ	العمليات	الترتيب
10 دجنبر 2020	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
10 دجنبر 2020	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر (http://ir.attijariwafabank.com/)	2
14 دجنبر 2020	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
16 دجنبر 2020	معاينة سعر الفائدة المرجعي	4
17 دجنبر 2020	نشر أسعار الفائدة على الموقع الإلكتروني للمصدر	5
18 دجنبر 2020	نشر أسعار الفائدة في صحيفة للإعلانات القانونية فتح فترة الاكتتاب	6
22 دجنبر 2020	إغلاق فترة الاكتتاب	7
23 دجنبر 2020	تخصيص السندات	8
25 دجنبر 2020	التسديد/ التسليم	9
29 دجنبر 2020	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	10

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

1. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء 20 000
الهاتف/ الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attijariwafabank.com
العنوان الإلكتروني	ir@attijariwafa.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	<p>«تهدف الشركة للقيام، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالفروض والعمولات، وبصفة عامة، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ ▪ خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. ▪ منح القروض بمختلف أشكالها، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخيل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. ▪ استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل وديعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ ▪ قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ ▪ القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الربح أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ ▪ القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورية لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛ ▪ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعية ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.

<p>وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»</p> <p>209 859 679 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم للسهم.</p>	<p>عدد الأسهم المشكلة لرأسمال الشركة إلى غاية 30/06/2020</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك.</p> <p>باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه ؛</p> <p>بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛</p> <p>باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم عملياته المتعلقة بدعوة الجمهور للاكتتاب في سندات، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ ▪ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2560-95 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ▪ الظهير الشريف رقم 246.196-1 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 96.35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ الظهير الشريف رقم 21-04-1 الصادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛ 	<p>مكان الاطلاع على الوثائق القانونية</p> <p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على المؤسسة المصدرة</p>
<p>يخضع التجاري وفا بنك، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).</p>	<p>النظام الجبائي</p>
<p>المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة نزاع</p>

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة¹²

إلى غاية 30 يونيو 2020 ، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 098 596 790 درهم، موزعا على 209 859 679 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		154 960 974	73,84%	73,84%
1-1 المدى	زاوية زتقة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	97 433 137	46,43%	46,43%
2-1 شركات التأمين		31 399 579	14,96%	14,96%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	16، زتقة ابو عنان - الرباط	6 958 584	3,32%	3,32%
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زتقة ابو عنان - الرباط	7 737 148	3,69%	3,69%
الملكية المغربية للتأمين - الوطنية	83، شارع الجيش الملكي- الدار البيضاء	2 683 942	1,28%	1,28%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	13 226 583	6,30%	6,30%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	793 322	0,38%	0,38%
3-1 مؤسساتيون آخرون		26 128 258	12,45%	12,45%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	3 576 531	1,70%	1,70%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	474 087	0,23%	0,23%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	8 560 380	4,08%	4,08%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	13 517 260	6,44%	6,44%
2- مساهمون أجانب		10 715 614	5,11%	5,11%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لوكاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 715 614	5,11%	5,11%
3- أسهم حرة		44 183 091	21,05%	21,05%
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و آخرون	غير مطبقة*	38 066 651	18,14%	18,14%
أعضاء مجلس الإدارة	غير مطبقة*	700	0,00%	0,00%
أجراء البنك	غير مطبقة*	6 115 740	2,91%	2,91%
المجموع		209 859 679	100,00%	100,00%

المصدر : التجاري وفا بنك * غير مطبق. يقترح مجلس الإدارة للتجاري وفا بنك في مشروع قرار الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2020 القيام بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية.

¹² أصبح المدى هو المساهم المرجعي للتجاري وفا بنك في حدود 46,43% نتيجة بالأساس لضم وإدماج أوننا من طرف المدى في 31 دجنبر 2010

III. مجلس إدارة التجاري وفا بنك

إن الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 يونيو 2020، بعد معابنتها لانتهاء مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة السادة محمد الكتاني وألدو أولسيبي سانتونيا عقب انتهاء هذه الجمعية قررت تجديد مدة تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة نظامية لست سنوات. من ناحية أخرى، عينت الجمعية العامة، بناء على اقتراح من طرف المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 7 ماي 2020 السيد عز الدين المنتصر بالله بصفته عضوا جديدا في المجلس الإداري لنفس المدة النظامية.

وفيما يلي التشكيلة الجديدة لمجلس إدارة التجاري وفا بنك :

أعضاء مجلس الإدارة	تاريخ التعيين ¹	انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد الكتاني الرئيس المدير العام لمجموعة التجاري وفا بنك رئيس مجلس الإدارة	2020	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
سيجر يمثلها السيد محمد منير المجيدي الرئيس المدير العام لمجموعة سيجر ² عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2015	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020
المدى يمثلها السيد حسن الورياغلي الرئيس المدير العام لمجموعة المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد عبد المجيد التزلاوي الرئيس المدير العام لأمييتيس ³ عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أيمن تود مدير عام منتدب المدى عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيد خوسي ريج عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2018	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد عابد يعقوبي سوسان رئيس مجموعة التعااضدية الفلاحية المغربية للتأمين والتعااضدية المركزية المغربية للتأمين عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألدو أولسيبي سانطونيا عضو مجلس إدارة مستقل دكتور في الاقتصاد	2020	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
سانتوسا هولديتغ (مجموعة سانتندير) يمثلها السيد مانويل فاريللا مدير عام مساعد سابق عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2020	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
السيد ليونيل زينسو مسير Partner Southbridge عضو مجلس إدارة مستقل	2019	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
السيد عز الدين المنتصر بالله الرئيس المدير العام لوانا عضو مجلس الإدارة بالتجاري وفا بنك	2020	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025

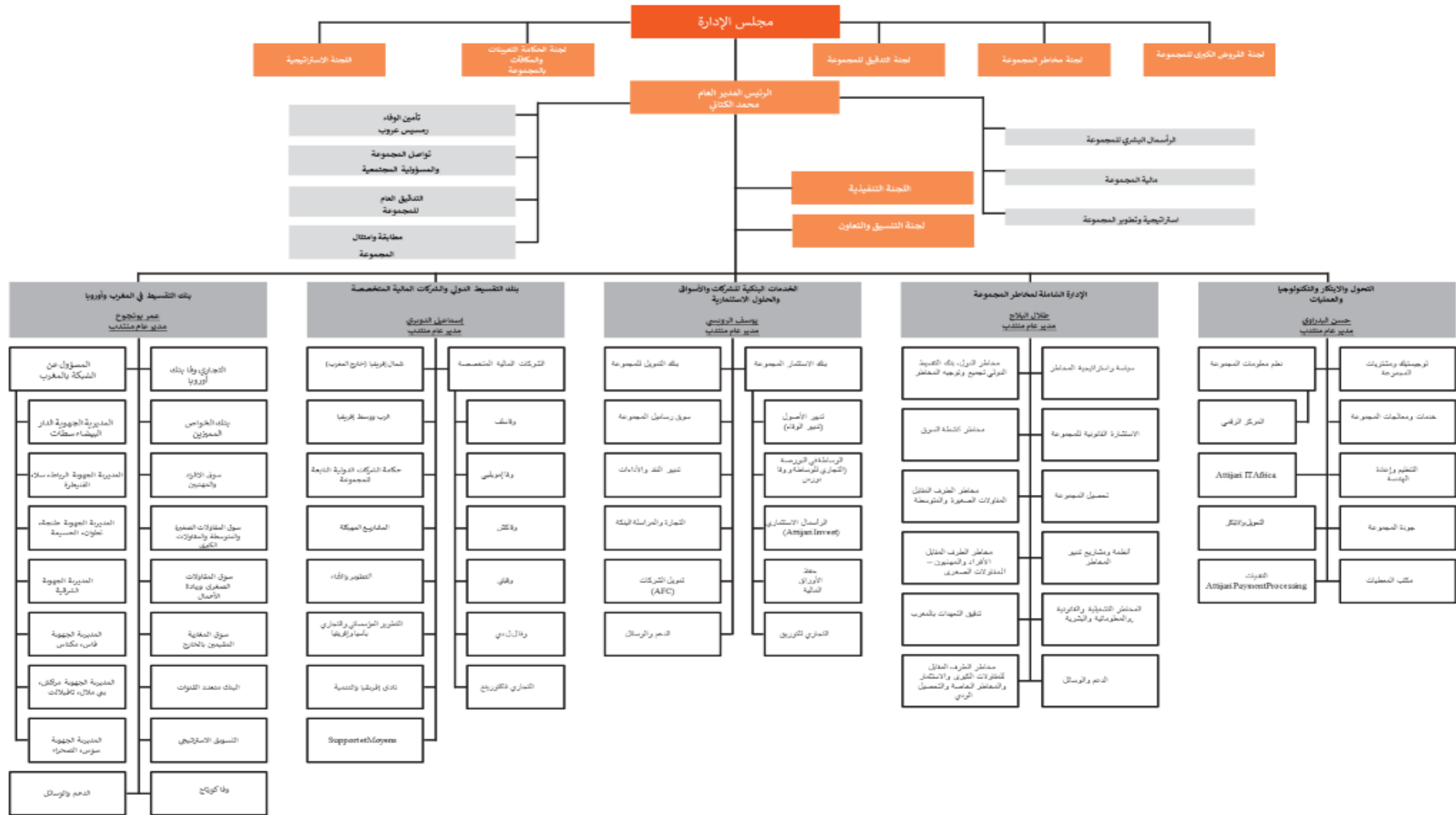
المصدر : التجاري وفا بنك –

¹ تعيين أو تجديد مدة الانتداب – توافق السنة سنة انعقاد الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية السابقة.

سيجر هو مساهم في المدى
3 أميتيس والتجاري وفا بنك لهما نفس الشركة الأم
لا توجد أية علاقة تحالف أو قرابة بين أعضاء المجلس الإداري ومسيري التجاري وفا بنك.

17. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

بتاريخ تسجيل هذا المنشور، يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك كما يلي :



V. نشاط التجاري وفا بنك

V.1. تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 2020/19	النصف الأول 2020	2019	
16.8%	38 879	33 288	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
98.1%	11 485	5 796	تحت الطلب
-0.4%	27 394	27 492	لأجل
1.8%	214 100	210 376	حقوق على الزبناء (C2)
1.7%	56 710	55 766	قروض الخزينة وللإستهلاك
-0.6%	62 898	63 301	قروض للتجهيز
0.4%	62 926	62 683	القروض العقارية
19.8%	14 582	12 176	القروض الأخرى
-2.6%	10 654	10 940	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
16.4%	4 731	4 066	الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن
10.8%	1 600	1 444	فوائد مستحقة للاستلام
3.8%	252 979	243 664	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2019 – النصف الأول 2020

إلى غاية 30 يونيو 2020 ، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك 253,0 مليار درهم، أي بتطور نسبته 3,8% مقارنة مع متم دجنبر 2019. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 1,8% ليصل لحوالي 214,1 مليار درهم مع متم يونيو 2020 . ويعود هذا التطور أساسا إلى :
- ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 19,8% والتي ارتفع جاريها مع متم يونيو 2020 إلى 14,6 مليار درهم. ويعزى هذا التطور أساسا لارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات والشركات المالية القابضة ؛
- ارتفاع قروض الخزينة والإستهلاك بنسبة 1,7% لتبلغ 56,7 مليار درهم مع متم يونيو 2020 ؛
- ارتفاع طفيف للقروض العقارية بنسبة 0,4% خلال النصف الأول لسنة 2020 ؛
- ارتفاع الحقوق معلقة الأداء الصافية من المخصصات الاحتياطية بنسبة 16,4% ؛
- انخفاض الحقوق المكتسبة من خلال بيع الفواتير بنسبة 2,6% ؛
- تحسن الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 16,8% (+ 5,6 مليار درهم) على الفترة المدروسة.

V.2. تطور الودائع

تطور جاري الودائع خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 2020/19	النصف الأول 2020	2019	
28,5%	48 196	37 493	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
-51,9%	1 806	3 759	تحت الطلب
37,5%	46 390	33 734	لأجل
0,4%	234 000	233 129	ديون تجاه الزبناء (D2)
6,2%	161 699	152 229	حسابات تحت الطلب دائنة
-0,4%	29 102	29 213	حسابات الادخار
-18,5%	29 700	36 462	ودائع لأجل
-11,6%	12 932	14 637	حسابات دائنة أخرى
-3,3%	567	587	فوائد مستحقة للأداء
4,3%	282 196	270 622	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2019 – النصف الأول 2020

إلى غاية 30 يونيو 2020 ، بلغت الديون تجاه الزبناء حوالي 234,0 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 0,4% (871 مليون درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2019. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بنسبة 6,2% (+ 9,5 مليار درهم)
- انخفاض الودائع لأجل بنسبة 18,5% (-6,8 مليار درهم) نتيجة العقود المستحقة والمرتفعة علاوتها مقارنة مع أسعار السوق (مواصلة تحسين كلفة الموارد) ؛
- انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى التي بلغت 12,9 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2020 مقابل 14,6 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2019 .

من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان ارتفاعا نسبته 28,5% (+10,7 مليار درهم) لبلوغ 48,2 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2020 . ويتمثل العامل الأساسي لهذا التطور في ارتفاع جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان لأجل بنسبة 37,5% (+12,7 مليار درهم)

VI. القوائم التركيبية لحسابات التجاري وفا بنك

VI-I الحصيلات 2019 – النصف الأول 2020

التطور /19 النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	2019	
3.8%	374 675	360 798	الأصول
-16.9%	8 700	10 466	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
16.8%	38 879	33 288	حقوق على مؤسسات الائتمان و المعتمدة في حكمها
2.0%	203 400	199 390	حقوق على الزبناء
-2.6%	10 700	10 986	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
4.3%	70 855	67 908	سندات المعاملة والتوظيف
63.5%	6 350	3 885	أصول أخرى
12.2%	9 523	8 489	سندات الاستثمار
0.2%	19 312	19 272	سندات المساهمة واستعمالات مماثلة
-5.1%	946	997	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
-0.8%	2 394	2 413	أصول ثابتة غير ملموسة
-2.4%	3 615	3 703	أصول ثابتة ملموسة
3.8%	374 675	360 798	الخصوم
Ns	-	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
28.5%	48 196	37 493	ديون اتجاه مؤسسات الائتمان و المعتمدة في حكمها
0.4%	234 000	233 129	ودائع الزبناء
-0.3%	12 931	12 969	سندات الدين المصدرة
-10.9%	15 041	16 877	خصوم أخرى
12.5%	4 136	3 677	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
Ns	168	-	مخصصات احتياطية مقننة
11.9%	14 602	13 044	ديون تابعة
4.6%	45 601	43 609	أموال ذاتية

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

VI-II حسابات العائدات والتكاليف _ النصف الأول 2019 – النصف الأول 2020

التطور النصف الأول /19 النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	النصف الأول 2019	حساب العائدات والتكاليف
2,4%	10 188	9 948	عائدات الاستغلال البنكي
-3,6%	489	507	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
2,3%	5 037	4 925	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
8,6%	152	140	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
1,5%	1 325	1 305	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
-64,0%	47	131	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
-5,0%	867	913	عمولات على تقديم خدمات
12,0%	2 271	2 027	عائدات بنكية أخرى
15,6%	3 336	2 886	تكاليف الاستغلال البنكي
-17,3%	381	461	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-6,0%	1 056	1 124	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
30,4%	180	138	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
72,8%	71	41	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
46,9%	1 648	1 122	تكاليف بنكية أخرى
-3,0%	6 852	7 063	صافي الإيرادات المصرفية
>100,0%	87	23	عائدات الاستغلال غير البنكية
Ns	0	0	تكاليف الاستغلال غير البنكية
-3,3%	2 356	2 437	التكاليف العامة للاستغلال
-4,1%	1 090	1 136	تكاليف المستخدمين
-23,5%	48	63	الضرائب والرسوم
-6,4%	893	954	تكاليف خارجية
15,1%	36	31	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
14,2%	288	252	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
>100,0%	1 907	800	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
>100,0%	1 326	542	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة
-3,1%	38	40	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
>100,0%	543	218	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
55,7%	404	260	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
15,6%	213	184	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات بواسطة توقيع المتعثرة
>100,0%	38	6	تحصيل الديون الهالكة
>100,0%	153	70	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
-25,0%	3 081	4 109	الأرباح الجارية VII
-14,2%	4	5	عائدات غير جارية
>100,0%	310	3	تكاليف غير جارية
-32,5%	2 774	4 110	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
-32,1%	782	1 152	الضرائب على النتيجة
-32,7%	1 992	2 958	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

بآلاف الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك

VII. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

VII.1 الحصيات الموطدة 2019 - النصف الأول 2020

التطور / النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	2019	
4,7%	557 816	532 602	الأصول
0,5%	24 867	24 732	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
10,6%	61 690	55 788	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	-	-	أدوات التغطية المشتقة
10,4%	57 261	51 845	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
Ns	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
9,1%	17 589	16 120	سندات بكلفة هالكة
23,1%	28 792	23 394	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
2,0%	330 153	323 753	السلفيات و الديون على الزبناء
Ns	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
Ns	-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
>100,0%	338	142	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
23,3%	3 618	2 935	الضريبة المؤجلة - أصول
-0,6%	11 043	11 112	حسابات التسوية وأصول أخرى
Ns	-	-	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
-0,5%	75	75	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-20,8%	66	84	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
-1,4%	2 432	2 466	العقارات الاستثمارية
-4,4%	6 971	7 289	الأصول الثابتة غير الملموسة
0,9%	2 980	2 953	الأصول الثابتة الملموسة
0,3%	9 940	9 913	فوارق الشراء

التطور / النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	2019	
4,7%	557 816	532 602	الخصوم
-8,2%	4	4	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
>100,0%	1 413	688	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	0	0	أدوات التغطية المشتقة
25,9%	57 904	45 995	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
2,4%	343 624	335 577	ديون تجاه الزبناء
6,7%	23 465	21 994	سندات المديونية المُصدّرة
Ns	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-42,7%	675	1 179	الضريبة الجارية - خصوم
0,6%	2 620	2 604	الضريبة المؤجلة - خصوم
0,4%	16 681	16 614	حسابات التسوية وخصوم أخرى
Ns	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
2,6%	37 415	36 482	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
Ns	-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
0,8%	2 784	2 762	مخصصات احتياطية
Ns	-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
Ns	-	-	ديون تابعة
-0,7%	156	157	إعانات وصناديق مماثلة
10,3%	16 132	14 622	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
1,9%	54 942	53 925	رساميل ذاتية

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

30

التطور / النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	2019	
0,0%	12 552	12 552	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
20,8%	38 402	31 792	احتياطيات موطدة
21,0%	34 123	28 210	- حصة المجموعة
19,5%	4 279	3 581	- حصة الأقلية
-8,8%	2 398	2 631	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-4,6%	1 001	1 050	- حصة المجموعة
-11,6%	1 397	1 581	- حصة الأقلية
-77,1%	1 590	6 951	صافي الأرباح للسنة المالية
-78,5%	1 248	5 816	- حصة المجموعة
-69,9%	342	1 135	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك – حسابات موطدة

VII.1 حساب العائدات والتكاليف الموطدة – النصف الأول 2019 – النصف الأول 2020

التطور ن 1 1 ن / 19 20	النصف الأول 2020	النصف الأول 2019	
4,2%	11 292	10 831	فوائد وعائدات مماثلة
-4,5%	3 416	3 578	فوائد وتكاليف مماثلة
8,6%	7 876	7 254	هامش الفوائد
-6,6%	2 642	2 830	عمولات محصلة
12,0%	415	371	عمولات مدفوعة
-9,4%	2 227	2 459	هامش على العمولات
-8,1%	1 558	1 695	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-28,9%	275	387	صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
-12,0%	1 833	2 083	نتيجة أنشطة السوق
4,4%	4 550	4 359	عائدات الأنشطة الأخرى
-6,3%	4 102	4 377	تكاليف الأنشطة الأخرى
5,1%	12 383	11 777	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
23,4%	5 881	4 765	التكاليف العامة للاستغلال
6,4%	789	741	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
-8,9%	5 714	6 271	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100,0%	3 021	914	تكلفة المخاطرة
-49,7%	2 692	5 357	نتيجة الاستغلال
<-100%	-5	6	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-14,8%	11	12	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
Ns	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
-49,8%	2 697	5 375	الأرباح قبل احتساب الضرائب
-41,5%	1 107	1 893	ضرائب على الأرباح
-54,3%	1 590	3 482	صافي الأرباح
-37,6%	342	548	الأرباح خارج المجموعة
-57,5%	1 248	2 935	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بآلاف الدراهم- المصدر: التجاري وفا بنك – حسابات موطدة

ملخص منشور التجاري وفا بنك – إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

VIII. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية للتجاري وفا بنك

VIII.1 الحصيلة

التطور بين الفصل الثالث /2020 2019	الفصل الثالث		
	2020	2019	
2.8%	371 020	360 798	الأصول
-26.4%	7 702	10 466	القيم النقدية، الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
12.9%	37 589	33 288	حقوق على مؤسسات الائتمان و المعتبرة في حكمها
1.1%	201 569	199 390	حقوق على الزبناء
-1.6%	10 811	10 986	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
3.5%	70 305	67 908	سندات المعاملة والتوظيف
90.9%	7 417	3 885	أصول أخرى
12.4%	9 544	8 489	سندات الاستثمار
0.1%	19 299	19 272	سندات المساهمة واستعمالات مماثلة
-13.0%	868	997	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك و للإيجار
-0.2%	2 409	2 413	أصول ثابتة غير ملموسة
-5.3%	3 506	3 703	أصول ثابتة ملموسة
2.8%	371 020	360 798	الخصوم
Ns	-	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
11.0%	41 629	37 493	ديون اتجاه مؤسسات الائتمان و المعتبرة في حكمها
-0.5%	231 895	233 129	ودائع الزبناء
-9.5%	11 740	12 969	سندات الدين المصدرة
22.1%	20 605	16 877	خصوم أخرى
18.2%	4 345	3 677	مخصصات احتياطية للمخاطر والتكاليف
Ns	336	-	مخصصات احتياطية مقننة
12.9%	14 730	13 044	ديون تابعة
4.9%	45 739	43 609	أموال ذاتية

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

VIII.2 حساب العائدات والتكاليف

التطور بين 2019 / الفصل الثالث 2020	الفصل الثالث 2020	الفصل الثالث 2019	حساب العائدات والتكاليف
1.6%	14 466	14 239	عائدات الاستغلال البنكي
-8.4%	708	774	فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
2.2%	7 582	7 420	فوائد وعائدات على عمليات مع الزبناء
5.4%	229	218	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
-7.8%	1 345	1 460	عائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك
-61.1%	76	194	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
-6.3%	1 324	1 414	عمولات على تقديم خدمات
16.0%	3 202	2 761	عائدات بنكية أخرى
18.4%	5 061	4 272	تكاليف الاستغلال البنكي
-20.6%	545	686	فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
-7.9%	1 536	1 667	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
19.1%	268	225	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
46.8%	111	76	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني و الإيجار
60.7%	2 601	1 619	تكاليف بنكية أخرى
-5.6%	9 406	9 967	صافي الإيرادات المصرفية
>100.0%	97	37	عائدات الاستغلال غير البنكية
Ns	0	0	تكاليف الاستغلال غير البنكية
-1.8%	3 636	3 702	التكاليف العامة للاستغلال
-3.4%	1 661	1 720	تكاليف المستخدمين
-23.6%	73	95	الضرائب والرسوم
-8.1%	1 336	1 453	تكاليف خارجية
15.0%	57	50	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
32.8%	509	383	إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
>100.0%	2 498	1 120	إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحويل
>100.0%	1 701	775	إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات الحاملة لتوقيع المتعثرة
-34.3%	49	75	الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحويل
>100.0%	748	270	إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية
25.5%	448	357	استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة
-5.4%	233	246	استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات بواسطة توقيع المتعثرة
31.6%	39	30	تحصيل الديون الهالكة
>100.0%	176	81	استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى
-31.1%	3 817	5 539	الأرباح الجارية VII
-14.6%	4	5	عائدات غير جارية
>100.0%	607	92	تكاليف غير جارية
-41.0%	3 214	5 452	VIII الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
-31.0%	1 085	1 572	الضرائب على النتيجة
-45.1%	2 129	3 879	IX. صافي الأرباح للسنة المالية

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

IX. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية الموطدة

IX.1 الحصيلة

التطور بين الفصل الثالث 2019 /2020	الفصل الثالث 2020	2019	
2.8%	547 748	532 602	الأصول
1.2%	25 023	24 732	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
1.8%	56 783	55 788	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	-	-	أدوات التغطية المشتقة
13.3%	58 748	51 845	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
Ns	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
5.8%	17 058	16 120	سندات بكلفة هالكة
2.7%	24 032	23 394	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
1.1%	327 381	323 753	السلفيات و الديون على الزبناء
Ns	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
Ns	-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
>100,0%	667	142	الضريبة المستحقة الدفع -أصول
32.1%	3 878	2 935	الضريبة المؤجلة - أصول
8.0%	12 001	11 112	حسابات التسوية وأصول أخرى
Ns	-	-	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
-2.3%	73	75	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-15.4%	71	84	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
-2.5%	2 405	2 466	العقارات الاستثمارية
-7.7%	6 728	7 289	الأصول الثابتة غير الملموسة
0.6%	2 971	2 953	الأصول الثابتة الملموسة
0.1%	9 927	9 913	فوارق الشراء

التطور بين الفصل الثالث 2020 /2019	الفصل الثالث 2020	2019	
2.8%	547 748	532 602	الخصوم
23.7%	5	4	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
>100,0%	2 281	688	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
Ns	0	0	أدوات التغطية المشتقة
5.6%	48 582	45 995	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
1.6%	340 954	335 577	ديون تجاه الزبناء
3.1%	22 671	21 994	سندات المديونية المُصدّرة
Ns	-	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-25.2%	882	1 179	الضريبة الجارية -خصوم
-3.7%	2 508	2 604	الضريبة المؤجلة - خصوم
2.5%	17 025	16 614	حسابات التسوية وخصوم أخرى
Ns	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
4.6%	38 167	36 482	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
Ns	-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
0.3%	2 771	2 762	مخصصات احتياطية
Ns	-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان

التطور بين الفصل الثالث 2019 /2020	الفصل الثالث 2020	2019	
Ns	-	-	ديون تابعة
7.7%	169	157	إعانات وصناديق مماثلة
10.9%	16 216	14 622	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
2.9%	55 515	53 925	رساميل ذاتية
0.0%	12 552	12 552	رأس المال واحتياطات مرتبطة
20.1%	38 196	31 792	احتياطات موطدة
20.5%	33 980	28 210	- حصة المجموعة
17.7%	4 216	3 581	- حصة الأقلية
-13.7%	2 271	2 631	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-9.9%	946	1 050	- حصة المجموعة
-16.2%	1 325	1 581	- حصة الأقلية
-64.1%	2 496	6 951	صافي الأرباح للسنة المالية
-66.1%	1 972	5 816	- حصة المجموعة
-53.8%	524	1 135	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم – المصدر: التجاري وفا بنك

IX.2 حساب العائدات والتكاليف الموطدة

التطور بين الفصل الثالث / الفصل الثالث 2020 / 2019	الفصل الثالث 2020	الفصل الثالث 2019	
4.0%	16 897	16 239	فوائد وعائدات مماثلة
-3.2%	5 063	5 231	فوائد وتكاليف مماثلة
7.5%	11 833	11 008	هامش الفوائد
-5.8%	4 137	4 391	عمولات محصلة
17.0%	674	576	عمولات مدفوعة
-9.2%	3 463	3 814	هامش على العمولات
-21.9%	1 903	2 436	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-3.7%	527	548	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
-18.5%	2 431	2 983	نتيجة أنشطة السوق
-4.0%	6 559	6 835	عائدات الأنشطة الأخرى
-13.3%	6 124	7 065	تكاليف الأنشطة الأخرى
3.3%	18 162	17 576	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
13.8%	8 224	7 227	التكاليف العامة للاستغلال
14.5%	1 241	1 084	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
-6.1%	8 697	9 264	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100,0%	4 610	1 360	تكلفة المخاطرة
-48.3%	4 087	7 904	نتيجة الاستغلال
<-100%	-13	9	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
<-100%	-51	16	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
Ns	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
-49.3%	4 023	7 929	الأرباح قبل احتساب الضرائب
-42.9%	1 527	2 676	ضرائب على الأرباح
-52.5%	2 496	5 253	صافي الأرباح
-38.6%	524	853	الأرباح خارج المجموعة
-55.2%	1 972	4 400	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بملايين الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك * بما في ذلك تأثير تطبيق المعيار 16 لإعداد التقارير المالية بمبلغ 10 مليون درهم

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثل لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

X. مخاطر أسعار الفائدة والصرف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/ G /2001 .

وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وإدارة المخاطر ؛

- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسيطة والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصرف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق" مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

- ✓ يسمح بحساب القيمة المعرضة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصرف في المؤسسة ؛

- ✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصرف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المعرضة للمخاطرة Var^{11} من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RiskMetrics التي طورتها " جي بي موركان" قصد التمكن من قياس القيمة المعرضة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمرود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

وبفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المعرضة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المعرضة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعيات الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

²تمثل القيمة المقدرة للمخاطر الخسارة المفترضة القصوى على قيمة أحد الأصول أو محفظة الأصول والخصوم المالية مع مراعاة أفق امتلاك ومجال للثقة

1- X مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

يعرض الجدول التالي وضعيات محفظة التداول إلى غاية متم يونيو 2020 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	القيمة المعرضة للخطر	القيمة المعرضة للمخاطرة	القيمة المعرضة للمخاطرة لعشرة أيام
الصرف	4 878 614,95	-20 812,91	-65 816,21
سندات الملكية	78 626,98	2 753,37	8 706,92
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	53 314 547,10	70 425,45	222 704,84

بآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

2- X مخاطر الصرف

يمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية متم يونيو 2020 كما يلي :

العملات	الوضعيات بالعملات	سعر الصرف	مقابل القيمة (بآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
EUR	366 707	10.9	3 996	9.93%
USD	491 719	9.7	4 779	11.88%
GBP	4 724	11.9	56	0.14%
CAD	1 911	7.1	14	0.03%
CHF	3 102	10.2	32	0.08%
JPY	29 896	0.1	3	0.01%
DKK	8 348	1.5	12	0.03%
NOK	3 984	1.0	4	0.01%
SEK	-9 237	1.0	-10	-0.02%
SAR	3 717	2.6	10	0.02%
AED	2 470	2.6	7	0.02%
KWD	99	31.6	3	0.01%
TND	-1 524	3.4	-5	-0.01%
DZD	13 117	0.1	1	0.00%
LYD	51	7.7	0	0.00%

بالآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2020 ، ارتفعت وضعيات الصرف إلى 35,060 مليار درهم موزعة كما يلي :

الأنشطة (بآلاف الدراهم)	الوضعية	القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد	القيمة المعرضة للمخاطر لعشرة أيام
الصرف	4 878 614.95	20812.91159	65 816.21
سندات الملكية	78 626.98	2 753.37	8 706.92
السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	53 314 547.10	70 425.45	222 704.84

المصدر : التجاري وفابنك

التغطية (بآلاف الدراهم)	أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أطول من 6 أشهر
	18 310 109	6 085 862	10 664 428

المصدر : التجاري وفابنك

إلى غاية متم يونيو 2020 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 5,441 مليار درهم

3-X تدير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في مجموعة التجاري وفا بنك على نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصراف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملية التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

XI . مخاطر السيولة

من الضروري أن تترتب عن نشاط التحويل الخاص بالمؤسسات البنكية مخاطر السيولة. فباختلاف آجال الاستعمالات والموارد، تنتج فوارق على مستوى الحصيلة في حجم الأصول والخصوم مما ينجم عنه مخاطر السيولة.

في حالة اختلالات بنوية، يمكن أن يتعذر على البنك الحصول على سيولات وفق الشروط العادية من حيث الحجم ونسبة الفائدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن ان تؤدي الاحتياجات المستقبلية لإعادة التمويل إلى خفض الهوامش التوقعية.

ويقصد بمعامل السيولة التنظيمي النسبة بين عناصر الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز على أمد قصير و التعهدات بواسطة توقيع المستلمة من جهة و المتطلبات تحت الطلب قصيرة الأمد والتعهدات الممنوحة بواسطة توقيع من جهة أخرى.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

40

+2,68 pts	94,16%	31 دجنبر 10
-7,14 pts	87,02%	31 مارس 11
+8,02 pts	95,04%	30 يونيو 11
0,36 pt	95,40%	31 دجنبر 11
-14,84 pts	80,56%	30 يونيو 12
1,07 pt	81,63%	31 دجنبر 12
-11,45 pts	70,18%	31 دجنبر 13

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخزينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

وهكذا، ابتداء من يوليوز 2015، تلزم البنوك بمراعاة معامل أدنى للسيولة بنسبة 60% ، ينبغي رفعه تدريجيا بعشر نقط سنويا ليبلغ 100% في سنة 2019 .

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التطور	معامل السيولة قصير الأمد	التاريخ
+12,0 pts	127%	31 دجنبر 2019
80,0 pts	207%	30 يونيو 2020

المصدر : التجاري وفا بنك

XII. تدير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقما وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة " مخاطرة الائتمان " داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيحة الضمانات وتقدير حجم النشاط للزيون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للتحصيل مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

XII.1 توزيع تعهدات المؤسسة¹²

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازاة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين. ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك في 31 دجنبر 2019 على الشكل التالي:

- تمثل الأنشطة المالية 14,0% (مقابل 19% إلى غاية 31 دجنبر 2018). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10% من المجموع. (مقابل 12% إلى غاية 31 دجنبر 2018) والإنعاش العقاري حوالي 7% (مقابل 8% إلى غاية 31 دجنبر 2018)

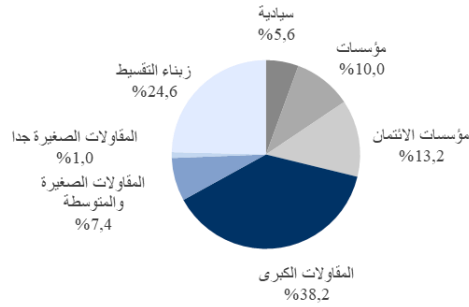
حسب الطرف المقابل

بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة.

وتشكل التركزات المحتملة موضوع اختبار منتظم يسفر عند الاقتضاء على عمليات تصحيحية.

ويتوزع هذا التنوع كما يلي :

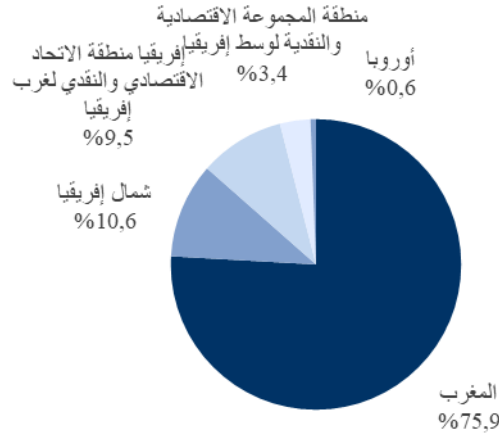
توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 30 يونيو 2020



حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة تناهز 75,9%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 30 يونيو 2020



المصدر: التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، ترتكز مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل.

وبالعمل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقرض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توعوي. ويتم نمييط أسس هذا النموذج وتصميمه وكيفياته التشغيلية. وبالأخص، جوانب تمييز المحفظة ومعايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر. ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين: سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدر. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطرة الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات "بازل 2". وفضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويمنح التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح).

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية:

- النطاق: محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري؛
- ترتكز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معايينة لسنة واحدة؛
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط: تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي؛
- ✓ يرتكز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاول وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية؛
- ✓ يرتكز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاول. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات؛
- ✓ يرتكز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.

▪ ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل؛

▪ ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...)

▪ وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطرة وكالات التنقيط الدولية؛

▪ استعمال التنقيط الداخلي: يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة؛

▪ تحيين التنقيط: يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.

▪ وبخصوص مراقبة جودة المخاطر، تدلي هيئة أنظمة تدير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.

في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات. ويظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيطات (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع

لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكلًا على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء.

■ ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :

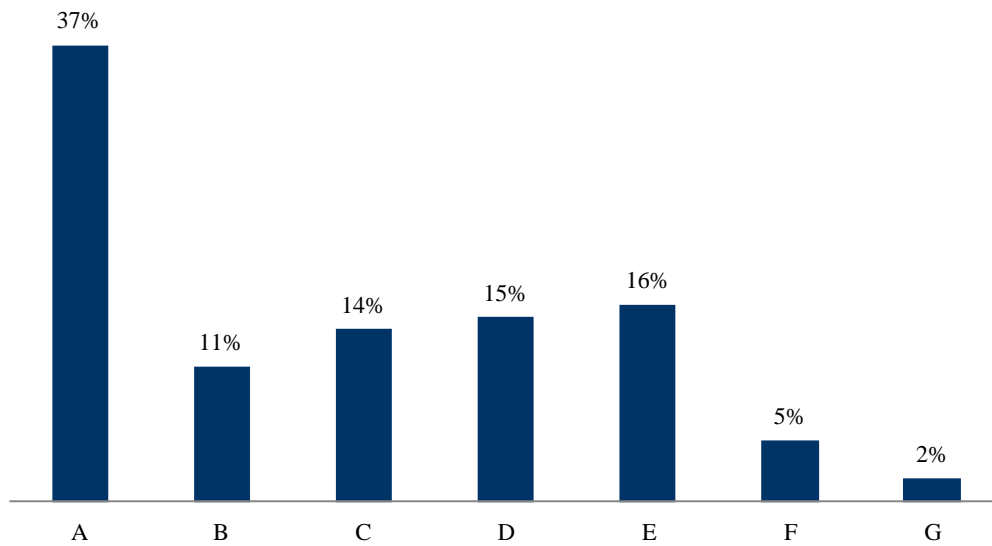
- ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى هـ
- ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف و وز؛
- ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات إلى غاية متم يونيو 2020، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 31 دجنبر * 2019



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتداءً العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) . وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من يناير 2018.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 30 يونيو 2020 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الرهائنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	سندات المعاملة
				68 432 691	68 432 691	سندات وقيم مماثلة
				48 990 370	48 990 370	سندات
				95 918	95 918	سندات حقوق أخرى
				4 005 528	4 005 528	سندات الملكية
				15 208 429	15 208 429	شهادات الصكوك
				132 446	132 446	سندات التوظيف
31 083	31 083	13 223		2 384 283	2 415 366	سندات وقيم مماثلة
		698		38 821	38 821	سندات
		2 578		1 601 161	1 601 161	سندات حقوق أخرى
				708 800	708 800	سندات الملكية
31 083	31 083	9 947		35 501	66 584	شهادات الصكوك
						سندات الاستثمار

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

46

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الراهنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	
		-		9 452 472	9 452 472	سندات وقيم مماثلة
				9 379 576	9 379 576	سندات
						سندات حقوق أخرى
				72 896	72 896	شهادات الصكوك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الراهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة، يتم تشكيل مخصص احتياطي

XIII. المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2019 – النصف الأول 2020

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة **2019 – النصف الأول 2020**

التطور /19 النصف الأول 2020	النصف الأول 2020	2019	
13,8%	33 339	29 303	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) (1)
11,4%	43 313	38 870	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
0,0%	264 453	264 449	المخاطر المرجحة (3)
+1,53pt	12,61%	11,08%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) / (3)
+1,68pt	16,38%	14,70%	نسبة الملاءة (2) / (3)

المصدر: التجاري وفا بنك – حسابات مجمعة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل و تنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهتم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبينة بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2014) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .
- ويتعين على مجموعة التجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن احترام :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية تساوي على الأقل 8,0% (وتدمج هذه العتبة واجب تكوين دعامة للحفاظ انطلاقا من الأموال الذاتية تعادل 2,5% من المخاطر المرجحة) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 تساوي على الأقل 9,0% ؛

- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 ومن الفئة 2 تساوي على الأقل 12,0% ؛ كما يتعين على مجموعة التجاري وفا بنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:
 - اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
 - اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
 - اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
 - سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.
- انطلاقاً من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة" على أساس فردي و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل 12 شهراً.
- ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموطن خلال 18 أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويتم حساب الأموال الذاتية الاحترازية طبقاً للدورية رقم 2013 G 14 والنشرة التقنية رقم 01 / DSB/2018 التي تدرج تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية .

وبالنظر لحالات التردد المتعلقة أساساً بالظرفية الصحية لوباء كوفيد 19، قامت مجموعة التجاري وفا بنك بمراجعة توقعاتها على أساس سناريو محافظ. وفي هذا السياق، يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهراً المقبلة :

يونيو 20R	دجنبر 20 *	يونيو 21 *	دجنبر 21 *
33,3	31,4	33,0	34,2
10,0	9,4	9,2	9,2
43,3	40,8	42,2	43,4
264,5	265,2	269,3	272,3
نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)	12,61%	11,85%	12,55%
نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)	16,38%	15,39%	15,94%

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات على أساس فردي

(*) مع وضعية تأخذ بعين الاعتبار توزيع أرباح بصفة استثنائية من خلال دفع نقدي لمبلغ 1 416 552 833,25 درهم (أي 6,75 درهم حسب السهم) تقتطع من ركن « احتياطات تكميلية » وتوزيع استثنائي لمبلغ 1 416 552 833,25 درهم (أي 6,75 درهم حسب السهم) تقتطع من ركن « احتياطات تكميلية » مع خيار الأداء نقداً أو تحويل كلي أو جزئي لأسهم التجاري وفا بنك. وتم اقتراح هذا التوزيع الاستثنائي من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 17 نونبر 2020 على الجمعية العامة العادية المقررة في 21 دجنبر 2020 .

يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهرا المقبلة :

يونيو 20R	دجنبر 20 *	يونيو 21*	دجنبر 21 *
45,9	45,2	46,8	50,3
11,7	11,1	11,0	10,6
57,7	56,3	57,8	60,9
405,6	412,9	424,5	432,0
11,32%	10,96%	11,03%	11,64%
14,22%	13,64%	13,61%	14,10%

بمليارات الدراهم المصدر: التجاري وفا بنك - حسابات على أساس موطن

(*) مع وضعية تأخذ بعين الاعتبار توزيع أرباح بصفة استثنائية من خلال دفع نقدي لمبلغ 1 416 552 833,25 درهم (أي 6,75 درهم حسب السهم) تقتطع من ركن « احتياطات تكميلية » وتوزيع استثنائي لمبلغ 1 416 552 833,25 درهم (أي 6,75 درهم حسب السهم) تقتطع من ركن « احتياطات تكميلية » مع خيار الأداء نقدا أو تحويل كلي أو جزئي لأسهم التجاري وفا بنك. وتم اقتراح هذا التوزيع الاستثنائي من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 17 نونبر 2020 على الجمعية العامة العادية المقررة في 21 دجنبر 2020 .

XIV. تدير مخاطر الدول

مكنت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم خبير خارجي بغية إضفاء الطابع الآلي على تدير مخاطر الدول من :

- تشخيص المنظومة الموضوعة وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع تجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدرجية.

إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتقنين وتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدير مخاطر الدول. كما سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لتقبل مخاطر الدول ومشروع تنفيذ قاعدة لمعطيات المخاطر بشكل حاسم في نحسين دينامية التوطيد.

من ناحية أخرى، شكلت المساهمات موضوع اختبار لانخفاض القيمة. وكانت نتيجة هذا الاختبار حساسة لمختلف الفرضيات (النسب، التقلبات، الإطار الضريبي، التدابير الاحترازية، البيئة التنظيمية...) مما يقود لحساسية المساهمات المعنية.

منهجية تدير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر.

وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعها هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدرهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 30,5% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية إلى غاية متم دجنبر 2018 تتركز في بلدان يصنف مستواها المقدر للمخاطر من جيد جدا (A1) إلى مقبول (A4) ، أي مستوى المخاطر في المغرب). وبالنسبة للباقي، فيتعلق الأمر أساسا باستثمارات استراتيجية للبنك في إطار شراء مصارف إفريقية تابعة ؛

توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس -30 يونيو 2020



فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض للمخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛

- إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز وفيتش وكوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك وأدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
 - إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيطات الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
 - إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطرة الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
 - يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعا لنوعية مخاطرة الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
 - تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
 - تموين مخاطر الدول تبعا لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
 - اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
 - وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالا، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول



المصدر : التجاري وفا بنك

XV. مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

1.17 مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداؤها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر.

2.VI خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية

- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغييبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة

VII تركيز المخاطر على نفس المستفيد

تعتبر مخاطر التركيز الائتماني المخاطر المرتبطة بتعرض للمخاطر على مجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة بشكل ينجم عنه خسائر كبيرة، في حالة تخلف هذه الأطراف عن الأداء بشكل يمكن أن يهدد القدرة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على تتبع أنشطتها الأساسية.

وطبقا للدورية 3/G/2001 المتعلقة بالمعامل الأقصى لنسبة مخاطر مؤسسات الائتمان، يجب على هذه الأخيرة أن تمتثل بشكل دائم، على أساس فردي وموحد، لنسبة قصوى تبلغ 20% بين، من ناحية، إجمالي المخاطر التي يتم تكبيدها على نفس المستفيد والمخصصة بنسبة ترجيح تبعا لدرجة المخاطر باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ومن ناحية أخرى صافي حقوق المساهمين.

ويمكن هذا المعامل من تحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

جدول تركيز المخاطر على نفس المستفيد 2017 - 2019

السنوات	عدد المستفيدين	مجموع التعهدات (بملايين الدراهم)
2017	17	54 763 809
2018	20	63 272 712
2019	16	56 302 225

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/028/2020 بتاريخ 10 دجنبر 2020 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.